



في سياق مختلف، قال يونس حاجي الخوري، إن وزارة المالية تراجع بشكل دائم ومستمر تشريعاتها وقوانينها التي صدرت سابقاً أو المقرر صدورها في المستقبل كجزء من منظومتها وحسب متطلبات حكومة دولة الإمارات

وأضاف الخوري أن الوزارة أصدرت أخيراً قانون الإعسار الشخصي وأيضاً قانون تعديل التأجير والتمويل والعديد من القوانين الأخرى بهدف تأسيس منظومة تشريعية متكاملة تساعد أصحاب الأعمال وجذب مزيد من الاستثمارات

وأكد المكانة الريادية لدولة الإمارات في مجال بناء منظومة تشريعية وقانونية تدعم الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة، مشدداً على حرص وزارة المالية على تبني أعلى معايير الشفافية والانفتاح والتواصل الفعال في علاقاتها مع كافة شركائها الاستراتيجيين بوصفها أداة إيجابية بناءة، تسلط الضوء بموضوعية ومهنية عالية على مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها الدولة